الاشتراكية

دورها في التاريخ الإنساني

إسماعيل مظهر

مجموعة مجلة العصور لنشر المعرفة والآداب

الاشتراكية

تعوق ارتقاء النوع الانساني

بقلم

اسماعيل مظهر

١٩٢٧ م — ١٣٤٦ هـ

مطبعة الترقي بشارع [illegible] بمصر

مجموعة مجلة العصور لنشر المعرفة والآداب

الاشتراكية

تعوق ارتقاء النوع الانساني

بقلم

اسماعيل مظهر

١٩٢٧ م — ١٣٤٦ هـ

مطبعة الترقي بشارع الساحة بمصر

الاشتراكية

تعوق ارتقاء النوع الانسانى

تمهيد — أسباب ونتائج — أمثال من الاستبداد الاجتماعى
— النظرية المادية في التاريخ — خياليات أهل القرى

---

(١) — تمهيد

نسمع بين آونة وأخرى صدى الاشتراكية يرن فى آذاننا ويتردد فى أنحاء مصر، فنشفق أن يكون من أثر ذلك أن تدلف بعض الجماعات فى تلك السبيل بقدمها، مأخوذة بمزينات تلك المبادئ الخيالية، دون الوقوف على حقائقها العلمية والاقتصادية، ومرتكزها الفلسفى، وآثارها الاجتماعية، من غير تفريق بين مايرتكز منها على الحقائق الطبيعية، وبين ماهو خيال ووهم صرف. والحق أن كلمة المساواة التى تقوم عليها المبادىء الاشتراكية الشيوعية كافة، لتأخذ بالروع وتستهوى الأنفس، كما تستهويها كلمات الشرف والفضيلة

وما اليها من المعنويات ، التى لا يمكن أن ينكر العقل أنها حقائق موجودة كائنة . غير أن هنالك من الأشياء التى يعتقد الانسان أنها حقائق كائنة ، ما لا يمكن أن يصح لدى الواقع اذا طبقت تطبيقا عمليا على حقائق الكون الطبيعية .

ندب الفلاسفة والحكماء فى كل الازمان ، وحضت الأديان الناس على اتباع فكرات مثالية حصرت تحت عنوان الفضائل الانسانية ، فلم تقم فى عصر من العصور ثورة فكرية مثل الثورة التى نراها اليوم آخذة بخناق الجماعات بما تزين للناس مبادئ المساواة الحديثة من مغالطات المذاهب الاشتراكية التى تنزع الى التطرف حيناً ، والتى غالب ما تكون وهمية خيالية فى كثير من الأحيان .

كذلك لم يرو التاريخ أن قتال الجماعات الانسانية فى سبيل الحرية الفردية قد أحدث من القلق وسوء النزعة ما أحدثت فكرة المساواة التى ترتكز عليها الاشتراكية . والسبب فى ذلك ظاهر . فان ماتدعو إليه الاشتراكية من المساواة مناقض فى ذاته لحقائق الكون الأولية ، مضاد لحرية الفرد وتمتعه بمزاياه ومواهبه التى وهبته اياها الطبيعة ،

على العكس من المبادىء الأخرى التي تساير الطبيعة ولا تصد فيضها وسريانها على قواعدها الخالدة السرمدية . اذ أي أثر للمساواة الحقيقية في العمل على التسوية بين الذين لم تسو بينهم الطبيعة في المواهب والكفاآت العقلية والبدنية ؟ وليس في العالم من شيء أبعد عن العدل والحرية ، وأكثر تناقضاً مع بديهة العقل من التسوية بين غير المتساويين . ومما لاريبة فيه أن الاشتراكية ، ووليدتها الشيوعية ، لايستطاع أن يكون لهما قسط عملي في نظام الاجتماع الا اذا وفقتا بين ماتدعوان اليه ، وبين سنن هذا الكون . ذلك شأن كل مبدأ وفكرة . وما الحقائق العلمية والمبادىء الاجتماعية التي ورثتها جماعات القرن العشرين عن القرون الأولى الا نتاج ذلك الجهاد الذي قام به آباؤنا في سبيل الكشف عما يكافىء بين حاجاتهم وبين سنن الكون . أما ما ناقض ذلك فكان نصيبه الزوال خضوعاً لحكم المقتضيات ونشوء النظامات بحسب الحاجة اليها .

لقد أصبحت الحياة الانسانية في عصور المدنية الحديثة على حال من التشابك والتواصل بحيث لايستطيع باحث مهما

أوتى من قوة الحكم والاستنتاج وسعة الاطلاع وملكة الاستبصار ، أن يقضى في سبب شقاء الجماعات بحكم يكون فيه من الصحة والثبات ما يستعصى معه على النقد أن ينفذ الى نواحيه فيحطم من أركانه ، ويقوض من بنيانه .

يقول الفلاسفة ان خضوع الجماعات لحكم الطبائع البشرية الهوجاء أصل الشقاء . وتقول الأديان ان افلات العقل الانسانى من حكم ما فوق العقلية ، أى من حكم المشاعر الصرفة ، منبع البلاء . ويقول بعض المصلحين الاجتماعيين ان النظامات الموضوعة بحكم القوة المستبدة مرجع السقوط والانحلال . ويقول البعض الآخر ان النظام الاجتماعى بما فيه من المساوئ والمحاسن موروث عن القرون الأولى وأن لحكم العادة والغريزة الأثر الاول فيما نري فى نواحى الارض من السيئات والمصائب . ويقضى بعض الاقتصاديين بأن عدم احكام النسبة فى توزيع الثروات التى يغلها السيار الارضى ، لاعلى وجه المساواة ، بل على وجه الاستحقاق بحسب الكفاءات الفردية ، منبت الفساد والشطط فى تطور الجماعات ونظاماتها . ويقضى البعض الآخر بأن نظام رأس المال

ملتقى هذه الطرق عامة ، وأن كل ما ينزل بالانسان من صنوف العذاب عائد اليه ، وأن إلغاء نظام رأس المال لامحالة مفض بالناس الى حال من التساوى تزول معها الشرور وينقضى معها عصر الاستعباد الحقيق . استعباد أصحاب رؤوس الاموال لمن لا رأس مال له .

والواقع أن شرور العالم تعود الى جماع الاسباب التى ينسب اليها كل من الباحثين فى حالات الانسان تأصل تلك الشرور. فلعمرك كيف تكون حال العالم الانسانى اذا ألغى نظام رأس المال وافلتت الجماعات ، كما هو محتمل الوقوع فى كثير من بقاع الارض ، من أحكام الاديان وأخذت تضرب فى مهامه الفوضى والعماء ؟ وكيف تكون حال الاجتماع اذا أفلت الانسان من حكم الفضائل ؟ وماذا يغنى إلغاء نظام رأس المال اذا بقيت النفوس غير مهذبة بالاخلاق ، والعقول غير مثقفة بالعلم ، والطبائع غير مصقولة بحب الفضائل لذاتها ؟ لامشاحة فى أن شرور العالم تبقى ما بقى أصل من الاصول التى تنتجها . فللطبائع البشرية مساوئها . وللعقلية الانسانية والمشاعر شرورها . ولاستبداد العادات متاعبه وآلامه . ولرأس المال

مصائبه ، وللكف عن تنمية الكفاءات الفردية نتائجه السوآى ، وللصد عن الانبعـاث في سبيل الحرية الصحيحة أمراضه الاجتماعية .

نقصد بهذا أن الفكرة القائمة على أن رأس المال أصل الشرور الاجتماعية كلها غير صحيحة ، وان كان لرأس المال كما هو موضوع اليوم ضلعه ونصيبه منهـا ، وان كان نصيباً ضئيلا تافهاً .

وليس من المستطاع أن يخلص نظام الاجتماع الانسانى من مساوئ الطبيعة البشرية جملة . فللوراثة أثرها ، ولتوارث طبائع الاجرام فعلها فى تقويض دعائم السعادة فى هذه الدنيا.

غير أنه ان صح أن كل ما فى العالم نسبة ، صح مع هذا أن السعادة تكون بحسب ماتقضى به سنن الكون ونواميس الوجود أنه سعادة . ولن يخرج الشقاء عن حكم ذلك . فدنو الجماعات بنسبة ما الى ما يثبت من وجهة طبيعية يقينية بأنه سعادة وخير ، هو غاية مايجب أن ينصرف فى سبيل العمل له الاقتصاديون والمصلحون والفلاسفة. وهو مايجب أن تضحى فى سبيله نزعات الجماعات المضللة الضـاربة فى سبل اللذة

والهوى. أما الجرى وراء الغايات، ومنها المساواة، فسعى فيما لا مطمع فيه. لان وراء كل غاية تختبيء وتكمن غاية تليها، وتلك الغايات منظومة فى سلسلة من التتابع لا تعرف لها مدى ولا تصل معها الى حد. فاذا كان إلغاء نظام رأس المال كما هو موضوع اليوم وكما خرج من حكم الماضى خطوة تخطوها الجماعات نحو الدنو بنسبة ما الى ما يكافىء بين حاجاتها وبين سنن الطبيعة، كان إلغاؤه اصلاحا وخيراً. وان كان إلغاؤه على الضد من ذلك، كان البقاء على ما نحن فيه، خيراً من استبدال نظام موروث بنظام موضوع، لا نعلم من أمره الا تجربة مرة وقعت فى ناحية من نواحى الارض سفكت فى سبيلها الدماء وضحى لها رؤساء الدين قربانا لصنم المساواة، وعبث من أجلها بأخص ما يمتاز به الانسان عن الحيوان من المبادىء القويمة الخالدة. مبادىء الرحمة والعدل والحرية وما اليها.

تنشأ النظامات متطورة على مدى الازمان بمقتضى الحاجة اليها، وتمضى متغايرة فى أعراضها ومفصلاتها، حتى تنشأ من تتابع وجوه التغاير التدرجى حالة يكون فيها تغير الجوهر

لازماً ، فيتبدل حينذاك تبدلا مطابقاً للحالات متكافئاً مع المقتضيات من بيئة ووراثة وعادة . تلك هى حالة النشوء والارتقاء الحقيق المسايرة لنظام الطبيعة ونواميسها ، وهى أثبت حالات الانقلاب الاجتماعى . بيد أن النظام الاجتماعى لم يدل فى الماضى على أنه خارج على قواعد النشوء . غير أن له ثورات فجائية وفورات هى أجدر الاشياء بالوقوع فى زمان تقبض فيه يد القوة المستبدة على خناق الطبيعة ، فتحاول صد تيار النشوء والانقلاب . هنالك تقع الثورات قفازة الى الغايات وثابة الى النهايات . ولكنها لا تلبث أن تهدأ حتى تعود راجعة الى الحد الطبيعى الذى بلغته الجماعات من تطور وما وصلت اليه من نشوء .

أنظر في الثورة الفرنسوية مثلا . تجد أنها ثورة حاولت تهديم كل نظام قائم . ولكنها فى الحقيقة ثورة قامت أصلا ضد شكل من أشكال الحكم فى فرنسا . ولكن حوادثها تغيرت سراعاً الى مبادئ انسانية عامة فوضعت حقوق الانسان موضع التنفيذ . تلك المبادئ الخيالية التى لم تلبث أن يهدأ من حولها عاصف الثورة الشعورية ويستقر شكل

الحكم ثانية على استبداد نابوليون بالامة التى ثارت بالأمس ضد الاستبداد الفردى ومساوئ الاستعباد الملكى ، حتى نسيها الناس أو كادوا ينسونها ، فظهرت الأمة الفرنسوية التى دعت الى الحرية والاخاء والمساواة إبان ثورتها ، بأسوإ ما تظهر به الامم القوية من مظاهر العسف فى حكم مستعمراتها .

لماذا قامت الثورة الفرنسوية ؟ وماذا كانت بواعثها ؟ كان باعثها الجوهرى أن يد القوة المستبدة حاولت أن تقبض على خناق الطبيعة وأن تصد تيار النشوء والتطور الطبيعى . حاولت أن تصدها عن شىء محدود وهو تقرير سلطة الشعب . هنالك قفزت الطبيعة البشرية إلى تهديم كل ما هو قائم من نظام . ولماذا نجح نابوليون فى الاستئثار بالسلطة الفردية فى شعب ثار بالامس ضد تلك السلطة ؟ لأن الثورة الفجائية لم تكن قائمة على أساس صحيح ، بل كانت نتيجة لرد الفعل الذى أحدثته القوة المستبدة بمحاولتها القبض على خناق الطبيعة النشوئية المتطورة .

ولا خلاف فى أن استبداد العسكرية البونابارتية وهزيمة ١٨٧٠ قد أتمتا فى نفسية الشعب الفرنسوى ما تطاولت اليه

الثورة في ١٧٨٩ ، فكانت الجمهورية ولا تزال ثابتة ثبات الرواسى ، لانها قائمة على حكم الطبيعة مسايرة للنشوء . إذن فثورة فرنسا الاولى ثورة مفتعلة ، وانقلاب ذلك الشعب إلى الحكم الجمهورى في عصر « غمبتا » انقلاب طبيعى ثابت.

***

(٢) أسباب ونتائج

أرجع النظر كرة الى جمهورية روسيا السوفيتيه . فماذا تجد ؟ تجد أن محصل ما وقع ينحصر فى أنه قام فى روسيا حكم الاستبداد العسكرى الشيوعى مقام الحكم القيصرى المستبد تحت طلاء من المساواة المفروضة لا الواقعة بالفعل . ولا يستطيع باحث اجتماعى أن يقضى فى حالة روسيا القائمة اليوم بحكم فيه شيء من روح اليقين قبل أن تنجلي غمرة الدماء التى تجتازها روسيا ، وقبل أن تستقر الحالة المدنية على أساس ثابت ، وقبل أن يتقشع عند أفقها غيهب المجاعات التى تكاد تفنيها وتذهب بريحها . ذلك لأنه حكم التاريخ غير صادق على الآثار التى تخلفها أمثال هذه الحالات دائماً . فكثيراً ما قيل إن

سفك الدماء فى الثورات والحروب مهذب لاخلاق الجماعات لانه يعطيها درساً عملياً فى فظائع القتل والتخريب ، وكثيراً ما نجد فى التاريخ أن ذلك كان باعثاً على التوحش والبربرية . وغالب ما زعم أن الجماعات تنتج الثورات ، وكثيراً ما نجد أنها تحدث انكساراً وذلا واستكانة .

على أننا إن خرجنا اليوم من حالة روسيا بحكم فذلك لا يتعدى القول بأن ثورة السوفيت الشيوعية فورة فجائية لا يمكن أن تستقر على حال ثابتة قبل أن تلتهم بنيرانها المتسعرة جيلين على الاقل . وما تلك الثورة فى الواقع الا نظير كل ثورة تماثلها وهى نتاج لما حاولت القوة المستبدة أن تخنق من نشوء الطبيعة ، وتصد من قواعدها وسريان نواميسها . غير انها انصرفت فى سبيل خاص هو سبيل تهديم النظام الرأسمالى تحت تأثير الدعوة ضد رأس المال التى قام بها « كارل ماركس » فى المانيا وشايعه فيها كتاب من مختلف أقاليم الارض .

أما دعوة القائمين ضد رأس المال فدعوة ثورية ذات خطورة . دعوة يسمعها آذان الكثيرين ولا تعيها صدورهم

أو تتحرك لها عواطفهم . ولكن متى تقع الفورة الفجائية المفتعلة بسوآتها ؟ تقع اذا حاولت القوة المستبدة أن تقبض على خناق الطبيعة فتقف حائلا بين الجماعات وبين ما هو حقها الطبيعي بحكم نشوئها الفطرى المساير لنواميس النظام الكونى . فاغفال حقوق العمال وعدم وضع نظام يكفل حسن الصلة بين العامل وصاحب العمل قائماً بينهما بالقسط ، قبض على خناق الطبيعة . وتبديد قوى الاجتماع في سبيل تحصيل اللذة المجردة عن النفع لبضعة أفراد ، قبض على خناق الطبيعة. وإخماد صوت المستضعفين في الجمعية المشتركة بقوة الاستبداد لا بقوة الحق والعدل ، صد لسريان قواعد الكون وتعطيل لاهم مظهر من مظاهر الحرية الصحيحة . أما إذا سايرت القوات المسلطة على النظام الاجتماعى خطا النشوء ، فلا يكون هنالك من خطر داهم ينذر الانسانية بفورات فجائية . فاذا انتهت خطا النشوء الاجتماعى الى الغاء نظام رأس المال فهنالك يلغى من غير كوارث ولا سفك دماء ولا تهديم فجائى . وهنالك يكون الغاؤه أمراً ضرورياً طبيعياً . وإذا انتهت تلك الخطا بتحوير فى نظام رأس المال على قواعد أخرى غير

قواعده الراهنة ، فانه إذ ذاك يستقر على حال لا تصحبها مساوىء الثورات المفتعلة .

إن كل الشواهد القائمة فى عصرنا هذا تدل على أن دعوة القائمين ضد رأس المال دعوة تهديمية تقويضية، لا دعوة ارتقائية بنائية . وكل همنا محصور في البرهنة على أن هذه الدعوة إن انتهت بالتهديم والتقويض ، فانها تكون راجعة إلى أسباب مفتعلة لا إلى أسباب طبيعية حقيقية . وهنالك لا تجنى الانسانية من ورائها الا المساوىء وسفك الدماء . لانها لا محالة مرتدة يوماً بعد التهديم والتقويض الى الحد الذى تؤهل اليه بها كفاءتها ونشوؤها الطبيعى .

ذلك ما قامت عليه الادلة في كل عصور التاريخ . ما وقعت من فورة فجائية مفتعلة الا ورجعت من طبيعتها الى الحد الذى بلغ اليه القائمون بها من نشوء واستعداد تكوينى . واذن فالعالم الاجتماعى اليوم لا يطلب من اصلاح أكثر من الانبعاث في تطبيق مبادىء الحرية الصحيحة . الحرية التى تحتمل ابداء كل رأى وترويج كل مذهب . لان سنة بقاء الاصلح والانتخاب

الطبيعي يصح تطبيقها على الآراء والمبادئ صحتها على نشوء الانواع في الطبيعة .

على أن الحرية الصحيحة ان وسعت حرية الفكر والمعتقد فانها لا تسع أن يكون من وراء الانبعاث فيها تهديم كل قائم وتقويض كل مشيد . بل ان حدودها الحقة تنحصر في العمل على نشوء بعض النظامات من بعض بمقتضي الحاجة والضرورة . لان التهديم والدعوة الثورية من أخص مايقتل روح الحرية وينتهك حرماتها المقدسة .

اذا حددنا الحرية بهذه الحدود ، كانت هي الطبيعة بذاتها قائمة على اساسها الخالدة ، وكانت أدنى الاشياء الى السنن الطبيعية التى لا يخرج عن سلطانها شيء في هذا الوجود الانسانى

غير ان هنالك فكرة فلسفية انتشرت وذاعت في القرن الثامن عشر تزعم بأن الانسان في مستطاعه أن يتسود على الطبيعة . والحقيقة ان غاية ما في مستطاع الانسان أن يبلغ من التسود على الطبيعة ، لا يتعدى معرفة الصلات التي تربط بعض الظاهرات ببعض وتوجيه هذه المعرفة في سبيل

البقاء بحسب حاجته. فأثره لايتعدى تأثير أية ظاهرة من الظاهرات في غيرها. وليس الانسان فى الواقع الاجزء من الطبيعة ونتيجة من نتائج تفاعلاتها، بل ان شئت فقل انه قوة من قواها ومظهر من مظاهرها، فلا تسود عليها من جانبه ولا خضوع له من جانبها، وكل مافي الوجود الذى تتناوله المعرفة الانسانية ظاهرات متتابعة متلاحقة ونتائج متعاقبة الانسان احداها، ولم يعط الانسان من المواهب والكفاآت ما يستطيع به أن يخرج عن حكم السنن المنبثة فى أطراف هذا الكون.

فكلما كانت الدعوة لاعتناق المذاهب أدنى الى هذا الحكم كان ثباتها وتأثيرها. وما الدعوة ضد رأس المال الا دعوة تخاطب بها تلك الظاهرة الطبيعية التى تدعى الأنسان. فان تمشت مع حكم الطبيعة كان ثباتها أو ضعفها راجع الى مافيها من حق وقوة ذاتية. وان تنكبت هذه السبيل وقفت حيث هى بعيدة عن حكم الطبيعة، ولن يكون لها فى تلك الحال سوى منقلبين: فاما أن تفنى وتضيع ويكون مثلها كمثل ارتفاع الاحترار في حالة الحمى وبذلك يثبت أنها حركة

مصطنعة لاتوافق حالات الانسان الطبيعية . واما أن تقف حيث هي أجيالا طوالا حتى يدركها الانسان في خطى تدرجاته النشوئية البطيئة الهادئة • هذا ان كان فيها مايساير قواعد الطبيعة • واذ ذاك تكون الجهود المصروفة فى سبيل الدعوة جهودا ضائعة اجدر بها أن توجه في سبيل اسرع انتاجا وأعود بالنفع على الانسان •

ولقد اختلفت نظرات الباحثين في رأس المال أو الرأسمالية كما يقولون اصطلاحا • فنظر فيها بعضهم نظرة فلسفية • ونظر فيها آخرون نظرة اجتماعية • ومضى غيرهم في بحث رأس المال على اعتبار أنه المال المنتج بغير عمل يقوم به صاحب المال • غير أنه مهما اختلفت نظرات الباحثين في رأس من هذه الوجهة ، فانهم متفقون على أن هنالك رأس مال لايمكن أن تتناوله دعوتهم ولا يستطاع أن يلغى أو يفقد بمحض الارادة البشرية • ذلك هو رأس المال الطبيعي • فالقوة البدنية والمواهب العقلية والكفاآت بانواعها وضروبها كالجمال وحسن الصوت والخديعة وقوة الارادة والذكاء والشجاعة والصبر علي احتمال المكاره ، عامة هذه الاشياء

وما اليها رأس مال طبيعي لا يستطيع القائمون ضد رأس المال أن ينتقصوه بدعوتهم. لان الطبيعة لا تحاسب . فهي تعطى من تشاء وتمنع من تشاء بغير حساب. فكيف تصح الدعوة ضد هذا ؟ ذلك دليل علي أن رأس المال غير مستطاع محوه، بل غاية مايستطاع هو الغاء بعض وجوهه و تحوير البعض الآخر ، ان دعت الطبيعة اليه ، وكان الغاؤه أو تحويره مسايرا لارتقاء الانسانية و نظاماتها الاجتماعية .

أما الحرية ذلك المبدأ الخالد المقدس ، فتقضى بان كل امرىء عليه وزر ما اكتسب وله فائدة ما كسب. فاذا تعطل هذا القانون ، وهو أول حجر فى بناء الآداب المدنية والاخلاق الاجتماعية ، كما يقول هربرت سبنسر ، فهناك يرتد النظام الاجتماعى الى عمـا وفوضى لانهاية لهما . أما اذا سيطر هذا القانون الطبيعى على نظام الاجتماع، وذلك طبيعى لا مرد ولا ناقض له ، فان كل فرد يجنى من الدنيا بقدر ما تؤهل به مواهبه وتنتهى كفاءته في دائرة القواعد الطبيعية ويظل رأس المال قائما على قواعد الحرية والآداب . بهذا وحده تنهدم ثلاثة ارباع الدعوة ضد رأس المال .

أما توريث مال مكسوب لفرد ما فذلك أمر جدلى • والواقع أن توريث المال لغير ذوى الكفاآت سيئة اجتماعية عظمى لايدانيها في نظرنا سيئة • لأنها في الحقيقة قبض على خناق الطبيعة كما انها منبت كثير من الشرور والرذائل •

أما اذا توافرت اسباب المساواة في اعطاء كل فرد من افراد الجمعية فرصة مساوية أو مقاربة لغيره في الحياة، وترك الجميع يرتعون في اقطار الحرية ، يجمعون مايجمعون ، ويفقدون مايفقدون ، والكل يورثون النظام الاجتماعى القائم على تنمية مواهب الفرد وكفائته نواتج مجهودهم ، فاذ ذاك يتحقق جزء من الاصلاح المنشود ، وهنالك تكون المساواة النسبية المرتكزة على المواهب الفردية وهى حد الامكان، لاالمساواة المطلقة التى ينشدها خياليو الفلاسفة، وما هى فى الواقع الا حد الاستحالة

* * *

(٣) أمثال من الاستبداد الاجتماعى

للجمعية المشتركة ولنظامها الموروث عن الماضى مظاهر من الاستبداد اشبه شيء بمظاهر الاستبداد الفردى • غير

أن الفرق بين مظهر الاستبداد الاجتماعى ونتائجه وبين الاستبداد الفردى ، كالفرق الكائن بين الجماعة والفرد . ولا شبهة مطلقا فى أن للاستبداد الاجتماعى آثارا فى صد نشوء الطبيعة عن مسايرة وجهتها الخاضعة لنواميس الكون، لانستطيع أن نعرف الى أى حد سوف تذهب بالجماعات فى المستقبل ان لم تقتل الطبيعة الاجتماعية روح ذاك الاستبداد الواقع من طبقة فى الجماعة ضد طبقة أخري . وليس أمامنا من شيء أدل على وقوع هذا الاستبداد من توارث المال المكسوب لغير ذوى الكفاآت من اعقاب الكاسب . لان المال في يد الذين انحلت اخلاقهم واتضعت مكانتهم الاجتماعية سلاح خطر ، لا يوجه خطره إلا ضد الجمعية المشتركة القائمة على أساس التعاون المتبادل البالغ من حرية الصلة والعمل أقصى حد مستطاع . إن توريث المال لغير ذوى الكفاآت نظام ضد الجمعية . فالواجب الغاؤه ومحوه محواً باتاً مطلقاً من كل قيد .وتوريث المال لغير ذوى الكفاآت أمر لانستطيع إدراك نتائجه السوآى فى بناء الجماعات ونظاماتها ، إلا اذا قارنا بينه وبين ما يشابهه من الحالات الطبيعية .

إن الاجسام العضوية أشبه شيء ببناء الاجتماع . وحالاتها الحيوية أصح ما يتخذ دعامة للبحث الاجتماعي . فالميكروبات مثلا لابد في أن تحدث حولها وسطاً وبيئة تلائم حياتها ومطالب وجودها. فاذا لقحت كتلة من الجيلاتين بنوع من الميكروبات لا تلبث إلا قليلا حتى تلحظ أن جزء من هذه الكتلة قد تغاير تغايراً كيماوياً خاصاً سببه فعل الميكروب نفسه ، إذ يخلق من حوله بيئة تكافىء بين حاجات حياته وضرورات وجوده .

فاذا طبقت هذه الحالة على الاجتماع ألفيت أن جماعات المدنية الحديثة كجماعات المتوحشين والهمج ، لم تخرج عن حكم هذه القاعدة . فان انقلاب الحالة الاجتماعية في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر وابتداء عصر الصناعة الانتاجية قد خلق بيئة جديدة مخالفة تمام المخالفة للبيئات التي حفت بالجماعات في القرون الوسطى . وهكذا تخلق الجماعات البيئة حتى اذا استقرت البيئة على نظام ثابت أخذت البيئة ذاتها تؤثر في الجماعات تأثيراً نجده في كل الحالات رهناً على طبيعة البيئة ذاتها . فالميكروبات إن أحدثت في المادة الجلاتينية

التى ذكرناها بادىء ذى بدء جواً وبيئة تلائمها ، فان تكاثر الميكروبات إلى حد كبير ينتج فى البيئة طبيعة تقضى على حياتها وهنالك تموت غير مخلفة من ورائها شيئاً . وهذا هو السر فى قيام المدنيات واضمحلالها وسقوطها . فاذا قست حالات الاجتماع بحالات الحياة العضوية أمكنك أن تعرف إلى أى حد تذهب مساوىء المال الموروث لغير ذوى الكفاآت من الاثر السيء في كيان الاجتماع .

ليست طبقات الجمعية المشتركة كلها على نسبة واحدة من القوة . فان الطبقات تختلف اختلافاً كبيراً من حيث القدرة والكفاءة . ومما لا ريبة فيه أن غير ذوى الكفاآت أو كما يقول الاجتماعيون — الفاسدون اجتماعياً — يحدثون من حولهم بيئة خاصة لا يستطيعون أن يعيشوا في غيرها ، لانها تلائم طبائعهم وتوافق مشاربهم ، بل لا نكون مبالغين اذا قلنا ان البيئة التى يخلقها غير ذوى الكفاآت من حولهم عامل ذو شأن في تبديد قوى العناصر العاملة المنتجة فى الاجتماع . ومتى استقرت البيئة على شكل ثابت أخذت من ثم فى التأثير على كل من استنشم ريحها واندمج

فى طبيعتها فتصبح نظاماً ثابتاً ، لا لانه مفيد مساير لحاجات النوع ، بل لانه مرتكز على عنصر موجود يخلقه وجود المال في يد الذين لا ينفقونه الا في سبيل يقوى، من دعائم هذه البيئة .

اننا مع هذا لا ننسى أن في العالم الاجتماعى نزعة الى التطفل تمتص دم الاجتماع . أنظر فى العالم العضوى وتأمل قليلا من مختلف ضروب التطفل الكامنة فيه ، تجد أن الدويبات العالقة بالاجسام الحية والنباتات العائشة على جذوع الاشجار الكبيرة وقد التفت فروعها على أغصان تلك الشجرة بما يكاد يفنى وجودها — اذا تأملت من هذه الحالات أيقنت بأن البيئة التي يخلقها غير ذوى الكفاآت تقوى فى الاجتماع نزعة التطفل . فالمال الموروث لغير ذوى الكفاآت ليس في ذاته سيئة عظمى الا لما يحدث من بيئة التطفل الاجتماعى .

أنظر من حولك فى نواحى المجتمع الحاف بك واستغرق ساعة فى التفكير فى حال أولئك الذين يسخرون للذاتهم وهواهم أقوى عناصر الاجتماع ليبددوا جهود تلك العناصر

تبديداً لا يعود الا بنتيجة واحدة هى تقوية بيئة التطفل فى جسم المجتمع ، فانك تصل إلى النتيجة المحتومة . فان غير ذوى الكفاآت على الرغم من أنهم يعيشون متطفلين على عاتق أقوى العناصر المنتجة فى الاجتماع ، فانهم يخلقون من حولهم تلك البيئة الفاسدة التى لا يقتصر تأثيرها على أنفسهم بل يتعدي ذلك إلى قتل المواهب العامة ، لان كل فرد يجد فى الحياة طريقاً تكفل له العيش متطفلا على غيره من الناس ينزع إلى البطالة ، ويقع العبء اذ ذاك على كاهل تلك العناصر التى يعيش من نتاج جهدها مجموع غير ذوى الكفاآت ومن حولهم ممن يعيشون عيش التطفل علي عواتق غيرهم ومن كد غيرهم : وليس لهذه الحال إلا نتيجة واحدة . نتيجة سيئة . مؤداها أن أضعف عناصر الاجتماع تعيش متطفلة على أقوى العناصر . وكلما زادت العناصر المتطفلة قلت العناصر المنتجة . وهنالك تضمحل وتفسد الاخلاق وتأخذ بيئة التطفل تؤثر أثرها المحتوم فى القضاء على صور المدنية وعلى قوى الاجتماع.

كل هذا وأمثاله قبض على خناق الطبيعة الاجتماعية ،

وصد لنواميس الكون عن الانبعاث فى وجهتها الصحيحة ولا ينتج إلا أمراً واحداً : ينتج الفورات الفجائيةو ثورات الهدم والتحطيم . والحقيقة أن الواجب يقضى بأن تضحى العناصر الضعيفة المنطفلة فى الاجتماع فى سبيل تقوية العناصر المنتجةالضاربة فى سبيل الارتقاء المدنى .

هذا من حيث توريث المال للفاسدين من أفرادالمجتمع وما تخلق الافراد من بيئة التطفل المؤدية إلى الانحلال الاخلاقى والفساد التكوينى . وهذه الحالة بذاتها تنتجها الاشتراكية المطلقة .

ليس للاشتراكية المطلقة القائمة على أساس المساواة التامةالا طريق واحد ينتج نتيجةواحدة،هى بذاتها النتيجة التى يؤدى اليها توريث المال لغير ذوى الكفاآت . تطفل اجتماعى ، وانحلال فى الاخلاق ، واضمحلال في التكوين

أما طريقة الاشتراكية فمحصورة في أن يقتسم أفراد الجماعة بالتساوى نتيجة جهد الجمعية المشتركة . هنالك ينتج الاقوياء بنسبة قوتهم والضعفاء المنحطون بنسبة حالتهم الطبيعية . ولكن الضعفاء يتساوون والاقوياء في النتيجة .

وهنا يخلق جو للتطفل ابشع صورة من الجو الاول وافعل فى الحط من صفات الانسانية . لان الاقوياء لا محالة يفقدون جزءاً عظيماً من نتاج جهودهم يعود إلى الضعفاء وغير ذوي الكفايات ، وإذ ذاك تنحط صفات العناصر المنتجة وتكثر ضروب التطفل. هنالك تتدهور الانسانية وتقتل روح المدنية ويفقد الحيوان الناطق اخص ما يمتاز به عن السوائم من الصفات ، صفات الحرية الفردية ، وينقض حجر الزواية من قانون الآداب المدنية

* * *

(٤) النظرية المادية في التاريخ

لم يختلف الناس على شيء اختلافهم على البواعث التى كونت التاريخ الانسانى . فمنهم من يقول بأثر البواعث النفسية ومنهم من يقول بالمؤثرات الطبيعية، ومنهم من يعزو التاريخ الانسانى إلى شجار دائم قامت به الجماعات ابتغاء إخضاع عقلية الفرد لمشاعرها وإحساساتها الغيرية. ومذاهب التاريخ على اختلاف نزعاتها وتباين جهاتها ، لم تحدث في

العقل الانسانى من ثورة مثل الثورة التى خلفها مذهب « ماركس » في « رأس المال » لانه مذهب قائم على أن رحى التاريخ الانسانى قد دارت على المؤثرات الاقتصادية المادية وهو أساس المذاهب الاشتراكية والنزعات الشيوعية، وعليه تقوم فلسفة القائلين بمحو رأس المال الفردي .

قد يتبادر الى ذهن البعض أنا نقصد بهذا أن الانسان لن يكون اشتراكيا الا اذا اعتنق مذهب « ماركس » في التاريخ. كلا. بل نريد أن نقول إن الحزب الشيوعى قد اتخذ هذا المذهب لفلسفة عماداً ، وان هذا المذهب ظاهر الاثر فى كل آرائهم وسياساتهم المختلفة ، وخططهم الثورية التهديمية.

على أن اصطلاح « الشيوعية » لا يؤدى من المعنى ما يطابق المقصود من نظرية « ماركس » في التاريخ . فان تلك النظرية تعزو كل ما في التاريخ الانسانى من مظاهر الارتقاء والفساد ، من الثورات والحروب ، من قيام المدنيات واضمحلالها الى البواعث الاقتصادية

وليس لهذه النظرية ، من جهة أخرى ، علاقة بالمعنى المقصود من « المادية » في الفلسفة ، وإن كانت تمت اليها

بسبب غير مباشر وتتصل معها بآصرة من الفكر بعيدة. فان المقصود بالفلسفة المادية أن كل الحركات الفكرية والظاهرات الطبيعية موكول حدوثها إلى سنن وقواعد طبيعية خالية صافية من مظنات الفكر وتطوحه إلى ما بعد الطبيعه والغيب. ولا خفاء في أن صورة من صور الفلسفة الماديه قامت في عقل «ماركس» وبشر بها لابناء جيلة، ولا تزال تلك الصورة قائمة فى أذهان اتباع «ماركس» على أن البراهين التى يقيمها الماركسيون تأييداً لفلسفته المادية، والادلة التى ينقض بها اللاماركسيون فلسفة نظراتهم، مشعبة الاطراف مستفيضة الوجوه، لا يسعها صدر هذا البحث، كما أنها لا تفيدنا بشيء فى بحثنا هذا، لان اثباتها أو نفيها ليس بذى أثر بين فى الحالات الاجتماعية القائمة فى هذا العصر.

إن النظر الصادق والاستعماق في البحث كلاهما يدلنا على ان المادية الفلسفية لا تقيم من دليل ناهض على أن الاسباب والبواعث الاقتصادية مؤثر ضرورى في قيام التاريخ وتفسير حادثات السياسة. فان مذهب الاستاذ «بوكل» Buckel فى أن للبيئة والاقليم أثراً عظيما في تكوين التاريخ

يمت إلى الفلسفة المادية بآصرة وصلة ، بل إنه يتفق وإياها اتفاقاً تاماً من أغلب الوجوه . كذلك مذهب « فرود » الذي يرجع كل شيء في التاريخ إلى العلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة . ولدينا من أوجه النظر المادي في التاريخ طائفة كبيرة ، من غير أن يكون لتلك الأوجه علاقة بالمسائل الاقتصادية ، ومن غير أن تكون على صلة بمذهب «ماركس» . لذلك نقول بأن الفكرة الاقتصادية في تكوين التاريخ قد تكون خطأ ، ولو صحت المادية الفلسفية من كل وجوهها وعلى مختلف صورها . وعكس ذلك قد يكون صحيحاً . قد تكون البواعث الاقتصادية مبعث التاريخ الانساني ، وقد تكمن مؤثراتها وراء كل حادث من حوادث الاجتماع الظاهرة وكل أزمة من أزمات السياسة العامة ، ولو نقضت الفكرة المادية في الفلسفة وذهبت آثارها جملة .

ولا مرية في أن الاسباب الاقتصادية لا تحدث في العالم الاجتماعي من أثر الا من طريق رغبة الانسان في الامتلاك والكسب والاستجماع ، وأنها لتصبح مسلطة على حالات الانسان إذا استقرت عليها رغبته تلك ، وامتلكت

ناصية فكره ومعتقده . قد يكون هذا صحيحاً ولو عجزنا عن تفسير حقيقة الرغبات الانسانية من طريق مادى .

من هنا نوقن بأن العلاقة بين الفلسفة المادية وبين الفكرة فى أن التاريخ مرجعه البواعث الاقتصادية مفصومة لا تستند إلى شىء من الواقع المحسوس ، ولا على ناحية من نواحى المنطق .

إن الباحث فى الاشتراكية أحوج مايكون إلى الكلام فى مثل هذه المباحث ، لان النظريات السياسية التى طالما أخذت فى نظام الجماعات بضلع ، غالب ما أيدتها فئات وناهضتها فئات ، كان لكل منها فى تأييد الوجهة التى انتهجتها براهين ودلائل تقطعت بينها أسباب الاتصال ، وتمزقت عراها ، وتفاصمت حلقاتها . وكثيراً ما تقع على حالات اتخذت فيها النظريات الفلسفية دعامة لفض مشكالات اجتماعية لن يوجد لها من حل الا بالنظر فى الحقائق الواقعة المنتزعة من خصائص الطبيعة البشرية انتزاعاً مباشراً . ولن ننسى أن الخلط بين نظريات الفلسفة ومشاكل السياسة الاجتماعية مهدم لكليهما ، ذاهب بآثارهما .

ناهيك بأن وجهة النظر المادية فى الفلسفة ان صحت ، فانما تصح مطلقة عامة غير مقيدة . فلا تستطيع مثلا أن تستثنى من الموجودات شيئاً لا تتناوله هذه الفلسفة إن صحت وكانت حقيقة واقعة . هنالك ننتهى إلى نتيجة واحدة ، محصلها أن الامة التى تتخذ من نظريات ما وراء الطبيعة قاعدة لارتكاز محور أفكارها ، ونبعاً تستمد منه مبادئها فى السياسة لن تستطيع حتى اذا صحت عندها الفكرة المادية ، أن تسلم بأن تفسير التاريخ على قاعدة مادية قد يمكن أن يتخذ دستوراً عاماً في بناء نظامها الاجتماعى ، وإن ناقض أركان فلسفتها التى اعتنقتها واتخذتها في حياتها مناراً يستهدى بهديه فى ظلمات نشوئها وتطورها . ذلك لان اعتناقها ضرباً من الفلسفة يطلقها إطلاقاً تاماً من قيود الاستمساك بغيرها من نظريات الحياة فالنزعات المذهبية الرسيسة التى اصطبغت بها الشيوعية الماركسية إنما تعتمد فى البقاء على ما تستمد من روح الفلسفة المادية . لذلك تجد روح اللاهوت الكثلكي ، وجمود أهل التقليد ، متفشية فى هذا المذهب . كما انك تلفيه بعيداً عن

روح العلم الحديث ، وما فيها من الشك ومطاوعات اللاأدرية ، الفائضة بضروب المرونة الفكرية .

أما اذا نظرت فى التاريخ على القواعد الاقتصادية ، بعيداً عن مماحكات مابعد الطبيعة ، فانك تقع فيه على كثير من الحق والصواب . قس ما فيه من حق مثلا بتأثير الانتاجية الصناعية على الافكار العامة ، اجتماعية وسياسية وفلسفية ، ودينية ، فانك تجد أن روح الالحاد والزندقة التى تفشت بين كثير من طبقات العمال إنما ترجع الى تأثير الانتاج الصناعى أكثر من رجوعها الى ذيوع الجيولوجيا ونقضها لقصة الخلق في سفر التكوين ، أو الى التطور وتعليله و نشوء الانواع العضوية ومنها الانسان ، أو الى علم الفلك ، الذى أثبت ثبات الشمس ودوران السيارات حولها ، ومنها الأرض ، في أفلاك مرسومة .

هذا فى حين أنك تجد أن عصر الانتاج الصناعى قد أيقظ روح الدين فى نفوس الاغنياء . أنظر الى فرنسا في القرن الثامن عشر ، فانك تجد ان طبقات الاشراف ، أو بالاحرى الارستوقراطيين ، كانوا جميعاً ملاحدة أحرار

الرأى فى نظر العرف العام . أما أعقابهم اليوم فثابتو الاعتقاد فى الكثلكة . ولماذا ؟ لأنه قد أصبح من الضرورى ان تتجمع كل القوات التى تبددت من انعكاس آراء آبائهم فى نواة تدفع بقوتها المجتمعة خطر ثورة الجماهير ضد النظام الموضوع .

ثم انظر الى الحركة التى قامت في أوربا بعد الحرب العامة ، وهى باعث من أشد البواعث المادية خطراً وشأناً . تجد ان خياليات «افلاطون» ودفاع «جون ستيوارت ميل» عن حقوق النساء ، لم تحدث فى أذهان الناس من أثر ذى قيمة مادية ، ولكن حاجات الحرب العظمى إذ امتدت الى استخدام النساء في الاعمال العامة ، قد أحدثت في الاذهان أثراً ظهرت نتائجه في الماديات ، ففاضت عقول المفكرين باستنباط أوجه الدفاع عن حقوق المرأة وسالت أقلام الكتاب فى المطالبة بحقوقها المغصوبة .

بل إننا قد نذهب لابعد من هذا . قد نقول بان أخلاق المرأة الموروثة قد تهدمت وفنت . ولماذا ؟ لأن قاعدتها الطبيعية كانت قائمة على اعتمادها في الحياة على مجهودات

زوجها أو أبيها أو أخيها أو أحد ذوى قرباها المشفقين عليها الآخذين بيدها في معارك الحياة الدائمة . أما وقد القى حبلها على غاربها فاصبحت المسؤولة عن حياتها ، وهى فكرة عامة منتشرة في غالب أمم أوروبا اليوم ، فما لاريبة فيه ان ذلك الاعتقاد يصحبه انتقاض فى اخلاقها الموروثة ، ولا بد من ان يحدث تغييراً جوهرياً فى أفكار الرجال والنساء مصحوباً بتباين ذى بال فى النزعات والبواعث والانفعالات . وتلك الحركة لابد من ان تغير من بناء الاشتراع ومن روح الادب والفن ، ومن قواعد النظامات التى تظهر لأول وهلة بعيدة عن الاحتكاك بالمؤثرات الاقتصادية .

على هذه الحقائق وأمثالها يعتمد أنصار « ماركس » إذ يتكلمون فى « خياليات أهل القرى » ، ويقصدون بذلك طابع الآداب الذي خافه فيهم استبداد أصحاب رأس المال .

يقولون بأن القناعة بما أعطى الانسان كانت رأس الفضائل التى لقنها الاغنياء للفقراء المعدمين . وكان أشد ذوي الفاقة استمساكا بعرى الدين يعتقدون في سمو هـذا النوع من الادراك الذى غرسـته فى نفوسهم يد السلطة المستبدة

تارة ، وصفات الاستسلام الى الخضوع والاستكانة تارة أخرى . وعلى هذا القياس دعى الرجال المرأة الى العفاف وبشروا لهابهذه الفضيلة الخيالية نخضعت لهم وسلمت القياد قانعة بما أوتيت . على أن كلا من ذوى الفاقة والمرأة إن قام عندهم الاعتقاد بما في تلك المبادئ من الجمال ، فان ذلك إنما يقوى فيهم أثره لما كان فى يد الرجال أصحاب الاموال من قوة وسلطة مستمدة من قدرتهم الاقتصادية . هذه السلطة الاقتصادية عاقبت السارق واقتصت من المرأة المفرطة . والعقاب الدينوى أحرى بأن يعقبه قصاص أخروى . فاذا تعطل قانون القصاص القائم على حماية المال استنشق الناس ريح الحرية وبطلت حجة المشترعين في وضع تشريعهم على أساس الحماية لشئ باطل فى ذاته ! ! !

بهذا يقول الماركسيون . وهنا تسقط الفكرة المادية فى تفسير التاريخ وتتحطم معها الفكرة الشيوعية برمتها . هنا تتهدم الفكرة المادية فى نظام الاجتماع لأنها تعاند فى طبيعتها كل ماخرج به الانسان من وراثة وطبيعة هما مبعث كل مافيه من معانى الوجود الاجتماعى .

بان لنا حتى الآن ما فى نظرية التاريخ على القواعد الاقتصادية من حق ، كما ظهر لنا ماتؤدى اليه من فوضى إن هى أخذت كما يأخذ بها الشيوعيون . كذلك عرفنا ماتسوق اليه البواعث الاقتصادية من التغيير البين فى سياسات الأمم ومعتقداتها وأخلاقها . غير أننا لامحالة نخطئ اذا تركنا الامر عند هذا الحد وسقنا البحث فى الاشتراكية من غير ان نظهر ان للبواعث غير الاقتصادية من الأثر مالو أهمل تقديره ووزنه لوقعنا في اخطاء قد تبعدنا عن الاقساط في القول بقدر مايكون لاغفالها من أثر سيئ في الحالات الاجتماعية .

إن أكبر باعث بعيد عن الاحتكاك بالاقتصاديات وكان اغفاله سبباً فى جر الاشتراكيين الى مناح من الخطأ ومزالق من الخطل ظلت مؤثرة أثرها المحتوم في نظرياتهم وعملياتهم هو باعث الوطنية . وإننا إن كان لايختلج افئدتنا ريب فى ان الامة متى تكونت أصبح لها مصالح اقتصادية تدير فى الغالب دفة سياستها العامة ، فانا مع هذا لانتلكأ فى القول بان الباعث الاقتصادى ليس هو الباعث الذى يحكم فى مستقبل الجماعات الانسانية ، فيكون من هذه أمة ، ومن تلك قبيلة

أو جماعة فردية ، أو غير ذلك من صور الاجتماع .

خذ لذلك مثلا أقرب الاشياء المعروفة في زماننا هذا . فان سكان ميناء « تريست » قبل الحرب كانوا يعتبرون ميناءهم مدينة ايطالية ، في حين ان كل رفاهيتها الاقتصادية راجعة الى كونها ثغراً نمسوياً . كذلك لاتستطيع ان تعرف أى البواعث الاقتصادية هى التى تحمل سكان « الصتر » على مقاومة بقية سكان « إرلاندا » فى حركتهم الوطنية ؟ كذلك الحال اذا نظرت في شرقى أوروبا فان حركة تقرير المصيرالتى قامت بها مقاطعات البلقان كانت ضربة قاسية على رفاهيتها الاقتصادية ، ومع ان هذه النتيجة كانت معروفة ، لابل ملموسة محسوسة ، فان هذه الشعوب قد غمرها سيل الوطنية فراحت تسوق بنفسها وراء عواطفها وانفعالاتها وداست تحت أقدامها كل البواعث الاقتصادية . ثم انظر الى العمال الذين يعيشون من كسب سواعدهم وما كانت نزعتهم خلال سنى الحرب ، فانهم جميعاً ، ماعدا أقلية لاحكم لها ، قد اخلدوا الى حكم الوطنية ولم يلبوا دعوة الشيوعيين التى ملأت اجواء العالم ، ولم يخلص منها ورق النقد ، فظهر وعليه طابعهم

يناديهم « ياصعاليك العالم اتحدوا » ـ فلم يتحدوا ولم يستقو الباعث الاقتصادى على الباعث الوطنى .

يقول الماركسيون إن العمال قد خدعوا بما بث فيهم الرأسماليون من دوافع الغيرة ليستثمروا هم أموالهم في وسط الدماء السائلة ، والاشلاء المتناثرة . غير ان كل من يأنس فى نفسه كفاءة التأمل من الحالات التى قامت خلال الحرب ، من وجهة نفسية صرفة ، يستطيع ان يدرك مافي قولهم من خرافة وتضليل . فان الحرب قد أودت بالعديد الأوفى من أصحاب رؤوس الأموال ، وناءت عليهم بالفقر والخصاصة . والقادرون على الحرب من أصحاب الاموال ، كانوا والدهماء شرع في حكم الحديد والنار ، أكلتهم جميعاً نار واحدة ، وعصف عليهم من الموت ريح واحد .

وإنا إن كنا لانشك فى ان المنافسة التجارية بين انجلترا والمانيا قد لعبت دوراً ذا شأن في أشعال نار الحرب ، فاننا مع هذا لا ننسي ان التنافس التجارى شئ ، واستثمار أصحاب رؤوس الاموال لأموالهم شئ آخر .

ولا مرية فى ان الرأسماليين فى انجلترا والمانيا كان يعود

عليهم السلام بارباح أوفي كثيراً من أربارح الحرب ، ولكن ماقول المؤيدين لنظرية التاريخ المادية فى ان المنافسة التى قامت بين الامتين كان لها باعث جوهرى غريزى هو باعث التناحر على السيادة القومية !!! إذن فالباعث على الحرب باعث غريزى فطرى ، ومظهر الحرب الاقتصادى ، مظهر اتفاقى حادث .

وهل في مستطاع الماركسيين ان يثبتوا ان أصحاب رؤوس الاموال لم يأخذ بطوقهم عامل الوطنية وباعثها أخذه بطوق الجماهير ؟ على ان كلا الفريقين قد استفاد نفر منه بالحرب. غير أنه لايمكنك ان تسلم بان الدعوة الى الحرب قد قامت على الرغبة في الربح والاستثمار.

من هنا نجد ان الحرب قد قامت على أصول غريزية ، ينكرها العلم الشيوعى ، وإن حوطته بآثارها الظاهرة في كل شئ ، حتى فى الحياة اليومية .

يقول الماركسيون إن الجماعة التى يلحق بها الفرد إنما هى مرتبته الحقة فى النظام الاجتماعى العام ، وان الفرد إنما يختار الالتحاق بجماعة ما لأن منافعه الاقتصادية تكون متكافئة مع المكانة التى تشغلها تلك الجماعة في النظام العام . وهذه النظرية

غير صحيحة . فان الديانات كانت أقوى البواعث فى بقاء الانسان تابعاً لجماعة بعينها من غير اختيار له فى ذلك .

على ان للدين أثره الذى لايزول . فقد لوحظ فى كثير من بقاع أوروبا ان أشد العمال تطرفاً في آرائهم الشيوعية كانوا يخصون الرأسمالى باصواتهم لدى الانتخاب اذا اشتهر بتدينه وانتمائه الى الكثلكة ، ويضنون بها على الاشتراكى اذا عرف بالالحاد والخروج على الكنيسة . ولا ننسى ان الدوائر الانتخابية في أمريكا، وهى أوسع البلاد حرية وأكثرها تمشياً مع روح الديمقراطية ، لاتزال قائمة على أساس الفروق الدينية فى الانتخابات الموضعية . وهنا يقول الماركسيون ان ذلك كاف لكي يظهر الرأسماليون بمظهر المتسمين بسمة الدين المتعبدين المفرطين في الزهد . غير أنهم ينسون ان الرأسماليين وحدهم طرف بذاته لا يستطيع ان يصل بنفسه الى النتيجة العامة فى الانتخاب . أما الحقيقة فان كثيراً من العمال يفضلون إقامة معتقداتهم واحيائها على تحسين حالاتهم المعاشية . وهذه الحال، مهما كان فيها من مظاهر الدنو من الحالات الفطرية الاولى ، فالغالب ان زعماء المذهب الماركسى

لا يستطيعون ان يعزوها الى أكاذيب أصحاب الاموال ومخادعاتهم .

إن مختلف صور السياسات القائمة في نواحي الأرض خاضعة للرغبات الانسانية . ولن تخرج فلسفة التاريخ الاقتصادية عن حكم ذلك . فان التحليل النفساني يدلنا على ان كل شخص شاعر بماله من حق سياسى إنما يخضع في حياته جميعها لحكم رغبة واحدة ، هى رغبته فى ان يضاعف قسطه ويكثر نصيبه من حطام الدنيا . ويبنى على ذلك أنه كما يسعى الى تنمية نصيبه ، كذلك يسعى فى تنمية نصيب اخوانه المجتمع وإياهم تحت نظام ما . على هذه النظرية تقوم السياسة الشيوعية العملية . غير أنها نظرية منقوضة متهدمة . لأن رغبة الناس في الواقع موجهة الى شئ غير هذا . موجهة نحو حيازة القوة والحصول على مهيئآت الفخر والعظمة والخيلاء والاحترام . إنهم يرغبون فى الانتصار . حتى أنك لتقع فى التاريخ على أمثال تجد فيها ان الناس قد عمدوا الى خلق أسباب للتنافس والتنابذ بأتفة الاشياء ، لالشئ الا لانهم مدفوعون بباعث خفي يسوقهم الى خلق الاسباب التى تجعل معنى الانتصار

القائم فى وعيهم اللاشعورى ، أمراً واقعاً بالفعل .

إن البحث فى مختلف النزعات السياسية التى قامت فى التاريخ ، أوالتى لاتزال قائمة فى عصرنا هذا إن لم تمس الحاجة الى النظر فيها من وجهة نفسية ، فان نظرية ماركس قد تفردت من بين النظريات السياسية بالحاجة إلى بحثها بحثاً أساسه التحليل النفسانى .

إن الانسان فى السياسة ، كما هو فى حياته الخاصة ، يخلق من قوة الوهم أساطير يزكى بها نزعته العقلية فى أيما متجه اتجهت . فاذا خيل لامرئ ان الباعث العقلى الوحيد في السياسة ينحصر فى ارتقائه من وجهة اقتصادية تجد أنه راح يستغوى نفسه الى حد الاعتقاد بان الاشياء التى هو مقدم على تنفيذها سوف تجعله غنياً . فاذا أراد مثلا ان يحارب أمة أخرى تلفي أنه اعتقد ان منافسة هذه الامة له محطم لآماله فى التجارة مقوض لسعادته الموهومة. أما اذا كان رجلا خيالياً مثالياً يعتقد بان همه من السياسة يجب ان ينصرف الى نفع الانسانية ، تراه يناجى نفسه بل يحملها على الاعتقاد بان أمة ماتقترف ذنوبا وجرائم ضد النوع البشرى ، فيأخذ

من ثم في احتقارها . والماركسيون إنما ينظرون الى الدنيا بعين ذلك الرجل الخيالى .

على أننا لا نقصد بكل هذا ان نحرم على أحد ان يتطلع الى رفاهيته الاقتصادية وان يعمل من أجلها . غير أننا مع هذا لا ننسى ان علم النفس الحديث قد استعمق فى دراسة حالات الانحراف العقلي في الافراد والجماعات ، الى حد جعل العقل الانسانى أشبه بفلينة طافية على سطح بحر خضم مملوء بصور الجنون مطلق ونسبي . فان التفاؤل المطلق في مستقبل النوع الانسانى ، كان بلا شك انحرافاً عقلياً ورثه الماركسيون عن فلاسفة القرون الوسطى . ولكن حقائق العلم لا تتكافأ مع هذا التفاؤل من أكثر الوجوه .

إذن ففلسفة التاريخ الاقتصادية ليست صحيحة ولا ترتكز على شيء من النظر الفلسفى القويم ، بل هى مظهر من مظاهر الطبيعة البشرية المتخبطة الهوجاء ، ومنزع من منازع العقل المنحرف عن نقطة الارتكاز انحرافاً ، أجدر به ان يريق الدماء ، ويعبث بأخص الصفات البشرية . (١)

---

(١) نشر ماتقدم بجريدة المقطم سنة ١٩٢٣ والباقى لم ينشر .

(٥) خياليات أهل القرى .

يرجع الكلام فى خياليات أهل القرى التى كثر مايعمد الشيوعيون الى الكلام فيها واتخاذها برهاناً على صحة مذهبهم الى فكرة فلسفية لاهوتية كانت فى الحقيقة نتاجاً لتحكم رؤساء الدين فى العصر النصرانى أكثر منها فكرة مجردة قام بتلقينها لأهل القرى أصحاب رؤوس الاموال كما يدعى أنصار ماركس .

لقد انصرف الشيوعيون وعلى الاخص من استمسك منهم بقواعد ماركس التى بثها في كتابه « رأس المال » الى البرهنة على صحة مذهبهم سالكين كل مسلك، ضاربين فى كل سبيل، حتي ان أمثال أهل القرى الجارية على السنة أهل الريف لم تخلص من تعصب أنصار المذهب الشيوعى ، فاتخذت دليلا على أنها نوع من الادراك مصبوب فى قالب من الاخلاق ونهج من السلوك تذرع به أصحاب الاموال وذوو السلطة الى اخضاع الجماهير لارادتهم ليستغلوا بذلك مجهودهم الانتاجى ابتغاء مرضاة مطامعهم الاشعبية ، على مايقولون والى آخر ماتذهب مدعياتهم .

والحقيقة ان لأهل القرى طابعاً خاصاً بهم . كما أنهم قد تفردوا بضرب من الادراك قلما تجده فى أهل المدن . فهم مسلمون للقضاء والقدر ، جبريون في منازعهم ، مقلدون فى معارفهم ، متواكلون فى اخلاقهم ، راسخوا العقيدة في الغيب . وهم أقرب الى الزهد في الدنيا من غيرهم من طبقات المجتمع . ولاريبة مطلقاً في ان مجموعة ماتقع عليه من اخلاق أهل القرى وأفكارهم ونزعاتهم وبواعثهم وانفعالاتهم ، ليس برمتها نتيجة الوراثة العضوية ، بل إن مافيه من أثر الوراثة الاجتماعية أوكما يقولون من أثر البيئة أضعاف مافيه من أثر الوراثة العضوية . على ان البيئة الاجتماعية تكاد تكون بذاتها فطرة ثابتة راسخة الدعائم .

وليس كل مافى الاجتماع من المظاهر فطرة . وليس كل مافي الفطرة من المظاهر اجتماع . بل إن النظام الاجتماعى نسيج من الفطرة الوراثية والعادة شكلت مختلف تلك الصور التى تراها ممثلة في جماعات المدنية الحديثة . من هنا تعرف ان خياليات أهل القرى ، وهى من أثبت المظاهر الاجتماعية ، لاترجع برمتها الى المؤثرات الاقتصادية وحدها ، كما أنها ليست

نتاجاً للذرائع التي يدعي أشياع ماركس ان أصحاب الاموال. قد اتخذوها وسيلة لاخضاع أهل القرى لارادتهم تحت ستار من المثاليات ، كالقناعة والرضا بما قسم الله ، والخضوع للغيب ومابعد الطبيعة خضوعاً أعمى. لذلك لايبتهج الماركسيون. بما يقول زعماء الرأى القائل بأثر الفطرة في الاجتماع ، والوراثة في تسيير خطى النوع البشرى . لأن ذلك مناقض لوجهة نظرهم . ولو أنهم سلموا بذلك لما استطاعوا ان يثبتوا ان النظام الاجتماعي تقليد فى تقايد ، إن تحرر من أثر الافكار العتيقة، انقاب الى صورة أخرى أعود بالنفع على الافراد والجماعات ، وأعمل على تثبيت دعائم السعادة الانسانية فوق. هذه الارض . بل يفرحون بمختلف تلك الآراء المتضاربة الجوفاء المرتكزة على القول بأن نظام الاجتماع لايستند على شئ من مقومات الفطرة الانسانية فراراً من مصاعب التوفيق بين القول بان النظام الاجتماعى وراثة أكثر منه. تقليد ، وبين مايدعون من ان في هذا النظام من التقليد أكثر مما فيه من وراثة .

ينسى الشيوعيون أو هم يتناسون ان الانسان لم يخرج

من حكم الماضى خلواً من مختلف المؤثرات التى أحاطت به في ماضي حياته الأولى . ومما لاريبة فيه ان الانسان قد خرج من الماضى مزوداً بطبيعة فيها من مختلف الصور بقدر مانشاهد من تباين النزعات وتخالف المقاصد . غير ان أبين ماخرج به الانسان من الماضى هو طبيعته «المعتقدة» التى تستتبع دائماً طبيعة الفكر . ومادام الانسان كائناً مفكراً كما هو كائن مجتمع ، لهذا تجد أنه ذوعقيدة فى شئ ، أى عقيدة فى مجموعة من أصول الاخلاق تكون له ديناً ، هو بذاته نواة تجتمع من حولها أخص الصفات البشرية . ومن حول هذه النواة تجمعت صفات الغيرية وانكار الذات ، وهى صفات مرجعها الى توراث الصفات المكتسبة التى خرج بها الانسان من ماضيه الحافل بالصور النشوئية التدرجية الظاهرة آثارها فى طبيعته أجلى الظهور. هذه الوراثة الراسخة هى بذاتها مرجع مايسميه الشيوعيون « خياليات أهل القرى » زاعمين ان هذه « الخياليات » ليست سوى ذريعة مفتعلة تذرع بها أصحاب الاموال لاستعباد من لامال لهم .

يقول الاستاذ بنيامين كيد فى كتابه «التطور الاجتماعى»

ما يلى « إن الروح الحربية التى تملكت زمام المدنية فى عصور الوثنية هى التى شكلت تاريخ الغرب برمته ، فخرجت الشعوب الغربية من تلك المعامع ، معامع التدمير والتخريب بمدنية هى أغرب ماوصل اليه الانسان فى تاريخ الدنيا . وما من نتاج من ثمار هـذه المدنية وما من نظام من نظاماتها الاجتماعية أو شكل من أشكالها الا وتجد للحروب القديمة أثر فيه كبير . يرجع ذلك الى اعتقاد ثابت راسخ في روح الشعوب منذ نشأتها،لحمته ان حيازة القوة والانتفاع بثمراتها هو المبدأ الذي يجب ان تعمد اليه الامم اذا ماشاءت ان تحتفظ بكيانتها . غير ان هذا الكائن الناطق الذي خرج من جوف الازمان الأولى وبيده آلات الحرب والتخريب كان ذا عقيدة دينية . عقيدة تخالف فى أساسها ومبعثها الذى ترتكز عليه فى طبيعة الرغبات الانسانية نزعته الى القوة من أية طريق أتاها وباية من الوسائل تذرع اليها . وظلت نزعة الانسان الى القوة تحارب تلك العقيدة الموروثة حرباً عواناً تشهرها على ذلك المعتقد رغبات الانسان وبواعث انفعالاته طوال القرون الأولى . ولا يزال الشجار قائماً حتى الآن .

وأنك إن قلبت تاريخ الانسان لتجلى لك مقدار ماجالد ذلك الحيوان الناطق المفكر فى سبيل التخلص من قيود تلك الوراثة الدينية التى خرج بها من حياته الأولى ، مستعيناً على هدم ذلك المعتقد بكل ما أوتى من قوة الفلسفة والعقل . فكم زجت تلك النزعة بالانسان في غمرات حروب تهدم بها ما أقام السلم من صروح العمران ، وكم تمزق بها ماراًبت شريعة الآداب من صدوع الانسانية»

إن الوراثة الاجتماعية الممسوسة بأثر الدين فى كل مظاهرها هى التى شكلت مختلف صور النظام القائم من حولنا . هى التى ركزت قواعد الملكية على انفعال مستمد مما وراء العقلية الانسانية ، وهى التى عاقبت السارق واقتصت من المرأة المفرطة . تلك نظامات سبقت فى الوجود كل قانون موضوع . لذلك تجد ان الثورات التى قامت بها الجماهير ضد النظامات الاستبدادية قد بعدت جهد البعد عن تناول شئ من المبادئ الاولية التى تنص عليها الاديان . فكم من حرب احتدم أوارها واشتعلت لظاها بين الامم ، وكم من ثورة دموية يروى التاريخ ذكرها مسطورة بمواد من الدماء

الزكية ، وكم من مشاحنات انتهت بالهدم والتخريب وأساس الدين قائم على الانفعالات النفسية راسخ القواعد ثابت البنيان قوى الدعائم شديد الأثر في كل ماخرج به الانسان من النظامات ومتباين ضروب السياسات التى يحاول بها المصلحون تشييد مايظنون أنه بالغ بالانسان حد السعادة المستطاعة فوق الارض .

لذلك تجد ان الدعوة الشيوعية قد انتحلت من جهة فلسفة الالحاد لتستقوى على أثر الدين في تأييده لمبادئ الملكية ، وبشرت من جهة أخرى بفكرات الاباحة لتهدم ماتقوم عليه الآداب الدينية من صفات العفة والشرف وكل المثاليات العليا التى تجرى مجراها ، على اعتبار ان هذه الاشياء ليست سوى خياليات تذرع بها أصحاب الأموال وذوو السلطة لاستعباد الجماهير .

ولا مرية مطلقاً فى ان الشيوعيين إن استطاعوا ان يستقووا على تهديم هذه الصفات النفسية لتمت لهم الغلبة ودعم مذهبهم على أساس إن انتصرت معه الشيوعية غلبت الانسانية أعلى أمرها وخرجت عن أخص الصفات التى

تضمن لها البقاء في جمعية مشتركة أساس نظامها التضحية وإنكار الذات .

هذا اذا أردنا ان نقصر البحث على المؤثرات الاجتماعية . أما اذا رجعنا النظر كرة الى ماقام من الحالات خلال العصر النصراني ألفينا ان نظام القطائع الذي خضعت له الجماعات طوال القرون الوسطى إن استمد أساسه من القوة الصرفة فان المعتقدات الدينية قد أمدت ذلك النظام بما جعل خضوع الجماهير لسلطانه مستطاعاً . والحقيقة الواقعة ان نظام القطائع الذى ينحى عليه كثير من المؤرخين وعلى الاخص الشيوعيين منهم لم يكن نظاماً مرتكزاً على الاستبداد الصرف المصبوب في ذلك القالب الذى يصوره لنا به المؤرخون .. فانك إن تأملت من نظام المدينة في القرون الوسطى، وجدت ان سياستها قد قامت على أساس التعاون المتبادل الذى أخضع حتى أسياد القطائع لقانون العرف العام . ولو أردنا ان نستطرد في هذا البحث لما وسعنا صدر مجلد ضخم نلم فيه بمختلف الصور السياسية التي قامت في مدائن القرون الوسطى . وهي صور إن اختلفت من حيث التكوين فانها اتفقت جميعاً من حيث

قيامها على مبدإ التعاون المتبادل بين أفراد الجماعة . على أن لنا فيما كتب العلامة الكبير البرنس كروبتكين وغيره من جهابذة أهل النظر مايغنينا عن مجابهة الشيوعيين بالحجة الدالة على أن خياليات أهل القرى ، وهى عبارة عن الآداب المدنية التى خرج بها الانسان من الماضى ، ليست الا النظام الطبيعى الملائم لأخص الصفات التى يتصف بها الحيوان الناطق.

لقد كان الاحساس الدينى المرتكز على طبيعة الانسان المفكر المعتقد أكبر المؤثرات التى شكلت نفسية الأفراد على صورة استمد منها أهل القرى خيالياتهم. كما أن غريزة التعاون المتبادل كانت خير سبيل جعل ارتكاز تعاليم الدين على أصول الفطرة مستطاعا .

لقد ذاعت فى أواخر القرن الماضى فكرة كان فيها من الصواب بقدر ما وقع فى طريقة تطبيقها من الخطأ . هذه الفكرة هى فكرة التناحر على البقاء التى اتخذها العلامة « دارون » قاعدة من قواعد مذهبه فى النشوء

على أن دارون قد نبه على أن اصطلاح التناحر على البقاء لايطلق الا من طريق المجاز على سنة تخضع العضويات

لمؤثراتها. غير أن جهة المجاز قدنسيت سراعا كما توقع العلامة « دار وين » وحلت محلها فكرة تطبيق السنة على ظاهرها. فخيل للناس أن الحياة عبارة عن معركة دموية يفوز فيها الاقوياء ويموت الضعفاء . هنالك هب المؤرخون يكتبون التاريخ بما يطابق وحى ما فهموا خطأ من تلك السنة . وهنالك كتب الاجتماعيون بما يشعر بأن حياة الجماعات كحياة الأفراد ، جلاد وصراع وقتل وتقطيع . وهنالك هب الشيوعيين يقولون بأن القانون الموضوع يصد سريان تلك السنة الطبيعية العاملة على ارتقاء النوع الانسانى ، إذ أنه يحمى الضعفاء ويقتل الأقوياء قتلا لا تعطى لهم فيه فرصة الدفاع عن انفسهم .

ولا جرم أن سنة التناحر على البقاء إن أخذت على ظاهرها رجحت فكرة الشيوعيين . غير أن الباحثين لم يلبثوا الاعشية أو ضحاها حتى استبان لهم أن هذه السنة انما ترتكز على أساس التعاون المتبادل في مملكتي الحيوان والانسان ، وأن التناحر على البقاء بين الأفراد لا يقع الا فى ظروف قليلة نادرة وهى على ندرتها تتناول آثارها الجماعات ، وأن تكافة

تلك السنة تنحصر فى التعاون المتبادل الذى تحمى به جماعات الانسان والحيوان كيانها أزاء الأعاصير وأزاء بعضها بعضاً. ولا خفاء أن غريزة التعاون غريزة أدبية أكثر منها صفة عضوية. ومنها تستمد الأديان أكثر مافيها من قوة الارتكاز. وعلى الأديان تقوم مايسمية الشيوعيون «خياليات أهل القرى» متخذين من اصطلاح «أهل القرى» ذريعة لاستفزاز الطبيعة الهادئة الوادعة يدفعونها إلى الفورات الفجائية وثورات الهدم والتخريب. وهم مع ذلك يغرون المرأة بالاباحة لتهب إلى الخروج على النظام الطبيعى الموروث حيناً إن هى استغوتها دعوة الشيوعية، ولكن لتعود اليه ثانية منكسة الرأس مقسومة الظهر، بأقسى تجربة اجتماعية شهدها التاريخ الانسانى.

***

تنبيه

اعتمدنا فى هذه الرسالة على ما كتب الفيلسوف سبنسر والعلامة برتراند روسيل والاستاذ اوستن فريمان، والاستاذ بنيامين كيد

مجموعة مجلة

العصور

لنشر المعرفة والآداب

ستبدأ مجلة العصور عما قريب فى نشر رسائل من نسق هذه الرسالة فى مختلف فروع المعرفة والآداب غير مفضلة بينها ولديها للآن كمية كبيرة من الرسائل بحيث لا يزيد حجم الرسالة عن ماية أوماية وعشرين صفحة من هذا القطع، وذلك بالاتفاق مع المؤلفين والمترجمين بشروط حسنة فليخابرها فى هذا الشأن من أراد بأدارتها بشارع الخليج المصرى رقم ٦٧٠ ميدان غمره مصر